الاحتلال الإسرائيلى وسياسات الاضطهاد ضد الشعب الفلسطينى

حسين سالم مرجين*

تشكل قيام إسرائيل بعد انتهاء الانتداب البريطانى الرسمى على فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وانسحاب الإدارة البريطانية، منعطفًا خطيرًا فى القضية الفلسطينية. فقد فتح تأسيس دولة إسرائيل الباب أمام تصاعد قضية فلسطين كقضية هامة على المستويين العربى والدولى. لذا، تكمن أهمية هذا البحث فى محاولة كشف وفهم وتفسير سياسات الاضطهاد الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى، وتطوير مفهوم واضح لهذا الاضطهاد. كما يهدف البحث إلى رصد أهم سياسات الاضطهاد الموجهة ضد الشعب الفلسطينى.

يسعى هذا البحث إلى توضيح مفهوم الاضطهاد من قبل الاحتلال الإسرائيلى، ويقدم عددًا من التوصيات المهمة، منها: بناء استراتيجيات مستقبلية لمواجهة الاضطهاد الإسرائيلى، وتطوير استراتيجية وطنية فلسطينية وبرامج سياسية توحد المواقف الفلسطينية تحت رؤية وطنية جامعة، وحماية استقلالية القرار الفلسطينى من التدخلات والضغوطات الإقليمية والدولية. كما يتضمن تطوير منهج يدعم ويعزز الهوية الفلسطينية ويُدرَس للطلاب فى المدارس والجامعات الفلسطينية والعربية.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية– الاحتلال الإسرائيلى– سياسات الاضطهاد.

تمهيد

شكل قيام دولة إسرائيل بعد انتهاء الانتداب البريطانى رسميا على فلسطين بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٨م، وانسحاب الإدارة البريطانية منها، منعطفا خطيرا على صعيد المسألة الفلسطينية، حيث مهد الطريق أمام بروز المسألة الفلسطينية كقضية مهمة على المستويين العربى والدولى، حيث ركزت إسرائيل فى مواجهة المسألة الفلسطينية منذ البداية على مسألتين رئيسيتين هما: تشجيع الهجرة إلى فلسطين، وربطها بمسألة الاستيطان الاستعمارى من جهة أخرى، وكان جوهر تلك المسألة يتمثل فى الشعار الصهيونى المعروف "لنعطى البلد التى هى بدون شعب لشعب بدون بلد"، أرض بلا شعب لشعب بلا أرض وضمن هذه الاستراتيجية قام الاحتلال بعمليات" إبعاد جماعية لمئات الآلاف من الفلسطينيين، وهدم المئات من القرى الفلسطينية فيما يرقى إلى مستوى التطهير العِرقى، فضلا عن إجبار الفلسطينيين على العيش فى معازل داخل دولة إسرائيل، ثم

* أستاذ دكتور بالهيئة الليبية للبحث العلمى **mrginhussein@yahoo.com**

لاحقًا إجبارهم على العيش فى الضفة الغربية وقطاع غزة، عقب الاحتلال العسكرى الإسرائيلى لهما فى عام ١٩٦٧. كما استولت على الغالبية العظمى من أراضى الفلسطينيين ومواردهم الطبيعية، ووضعت قوانين وسياسات وممارسات تنطوى على تمييز مجحف ممنهج قاسٍ ضد الفلسطينيين، مما جعلهم مفتتين جغرافيًا وسياسيًا، ويعيشون فى حالة دائمة من الخوف وانعدام الأمن، فضلاً عن الفقر فى كثير من الأحيان"[١]، حيث ركز الاحتلال الإسرائيلى على سياسات الاضطهاد ضد الشعب الفلسطينى من خلال عدد من الممارسات العنصرية، التى تهدف إلى التأثير على العقلية الفلسطينية تجاه حقوقه الوطنية، حيث عملت تلك السياسات على قمع وتشتيت الفلسطينيين كشعب من جهة، فضلا عن محاولات محو فلسطين كهوية وثقافة من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس، فإن أهمية هذه الورقة تكمن فى محاولة كشف وفهم وتفسير سياسات الاضطهاد الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى، وصولا إلى محاولة بناء مفهومٍ خاصٍ بها، فضلا عن رصد أهم سياسات هذا الاضطهاد؛ بغية إزالة الغموض عن هذا الفعل الموجه ضد الهوية والثقافة الفلسطينية، ولفت النظر إلى جوانب – ربما – ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والكشف والتفسير، وهى ليست بالمهمة السهلة، فضلا عن التوسع فى بحثها قد يدفعنا إلى الخوض فى جزئيات لا تثقل كاهل المبحث فحسب، بل تضعفه.

وبشكل عام تبرز أهداف هذه الورقة العلمية فى التالى:

- محاولة الكشف عن طبيعة سياسات الاضطهاد الإسرائيلية الموجهة ضد الشعب الفلسطينى وسبر أغوارها.
- التعرف على أهم سياسات الاضطهاد الموجهة ضد الشعب الفلسطينى.
- تحديد أهم المسارات المستقبلية لمواجهة سياسات الاضطهاد الإسرائيلى.

أهم التساؤلات

يمكن تحديد أهم التساؤلات:

١- مفهوم الاضطهاد الموجه ضد الشعب الفلسطينى من قبل الاحتلال الإسرائيلى؟

٢- أهم سياسات الاضطهاد الموجهة ضد الشعب الفلسطينى؟

٣- ما المسارات المستقبلية لمواجهة الاضطهاد الإسرائيلى؟

المبحث الأول: مفهوم الاضطهاد الإسرائيلى الموجه ضد الشعب الفلسطينى

تشكل ظاهرة الاضطهاد الإسرائيلى الموجهة ضد الشعب الفلسطينى أساس هذا العمل وجوهره، لذا تقتضى متطلبات البحث نظريا الإحاطة بمفهوم (الاضطهاد) بشكل عام، وبالتالى سوف نسعى فى هذا المبحث إلى محاولة بناء تعريفٍ عامٍ، نراه نافعا فى سياق المبحث الذى نحن بصدده، ومن ثم تحديد المقصود بالاضطهاد العنصرى الموجه ضد الشعب الفلسطينى، ومحاولة تفسيره على الصعيد النظري بشكل خاص.

مفهوم الاضطهاد

يقصد بالاضطهاد كمدلول لغوى "تجاوز الحدّ فى السُّلطة،ومعاملة قهريّة تعسُّفيَّة، وانتهاك المبادئ الدستوريَّة، خاصَّة ما كان متعلِّقًا بحماية حقوق الإنسان[٢].

كما يعنى اِلاضْطِهادِ فى أحد معانيه أيضا : المُعامَلَةِ القاسِيَةِ، والقَهْرِ، والجَوْرِ، وإلحاق الأذى والقهر والإرهاق بالآخر[٣].

فى حين يرى القانون الدولى للاجئين وبشكل خاص اتفاقية ١٩٥١ ، وبرتوكول ١٩٦٧م، بأن فكرة الاضطهاد هى فى قلب تعريف اللاجىء، حيث يكون حظر إعادة الشخص إلى أرض يكون فيها معرض للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة غير إنسانية، أو مهينة[٤].

وهذا يعنى بأن الاضطهاد مرتبط بمفهوم اللاجىء من حيث تعرضه للتهديد المبنى على العرق، أو الدين، أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية، أو بسبب رأى سياسى[٥]، كما يجب أن يكون الاضطهاد صادرا عن دولة سواء كممارسة فعلية أو بالامتناع عن تقديم الحماية الواجبة لأفرادها"[٦].

كما ترى نازك وآخرون بوجود أربعة مستويات للاضطهاد وهى[٧]:

١- المستوى الرسمى: وهو أكبر المستويات وأبرزها، وهو اضطهاد الحكومة أو السلطات لمجموعة من البشر.

٢- المستوى الشعبى: وهو أقل من سابقه، وهو الاضطهاد على المستوى الشعبي لمجموعة من البشر.

٣- المستوى الإثنى أو العرقى: وهو أقل من المستويين السابقين، لكنه يحمل فى طياته ملامح الصراع الداخلى بين الجماعات العرقية فى المكان، ويقصد به وجود جماعة عرقية قوية ذات نفوذ تمارس صلاحيات نفوذها فى اضطهاد غيرها من الجماعات العرقية الضعيفة.

٤- المستوى الأدبى: وهو ما يمكن أن يطلق عليه الإساءة لجالية ما من جانب بعض الأدباء، ينعكس فى الأعمال الأدبية.

وبهذا المعنى فإن ظاهرة الاضطهاد ارتبطت ارتباطا وثيقا بنشأة الكيانات الجمعية، حيث تسود حالات من التناحر والصراع بين طرفين نتيجة لسوء استخدام السلطة دون مراعاة لأى ضوابط، حيث قد ينشأ هذا الاضطهاد بين أعضاء الكيان الجمعى الواحد، أو بين كيان جمعى ضد كيان جمعى آخر، وبهذا المعنى يتضمن الاضطهاد حالات من التناقض، أو التعارض، أو الصراع، ويتمحور الاضطهاد من حيث أساسه حول مسألة تجاوز الحد فى استخدام السلطة والقوة، وانطلاقا من ذلك فإن الاضطهاد يعنى:

- وجود علاقات تناقضية بين طرفين.
- طرف قوى يُمارس السلطة بعنف، ضد طرف آخر ضعيف.
- ظاهريا أى ملموسا وواضحا للعيان.
- المعاملة القهرية التعسفية.
- انتهاك الحريات الأساسية.
- عدم احترام حقوق الإنسان وحرياته.
- يمكن أن يكون شديدا أو ضعيفا.
- لا يقتصر على مجال واحد، حيث قد يكون (سياسيًا، اجتماعيًا، دينيًا، ثقافيًا،... إلخ).
- خلخلة وتفكك التنظيم الجمعى.
- مرتبط بمسألة تجاوز الحدّ فى استخدام السلطة لتصبح أداة للهيمنة.

وإذا كان ما سبق يتعلق بماهية الاضطهاد، ومستوياته، ومن ثم فإن السؤال التالى هو: **ما خصائص هذا المفهوم؟ وما أهم محدداته؟**

من الملاحظ استقراء الأحداث الحاصلة للشعب الفلسطينى منذ ١٩٤٨م، نجد إن التفسير النظرى لظاهرة الاضطهاد هى أكثر السياسات التى مارستها سلطة الاحتلال الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى، وبشكل مقصود عمقا واتساعا داخل التنظيم الجمعى الفلسطينى، ولعل أول ما

يمكن ملاحظته فى هذا الصدد هو أن الاضطهاد الإسرائيلى يستند إلى جملة من المحددات الأساسية لعل أهمها :

- قمع جميع الفلسطينيين، والهيمنة عليهم عن طريق معاملة قهريّة تعسُّفيَّة.
- الاستخدام المفرط للقوة.
- السعى الحثيث نحو الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الموارد المتوفرة لدى الفلسطينيين لصالح السلطة الإسرائيلية.
- إصدار عدد من التشريعات التى أصبحت بمرور الوقت تشكل الأدوات الأساسية لتأصيل وتطبيق الاضطهاد.
- تنطوى على التمييز المجحف ضد الفلسطينيين.
- وجود حالات من التعارض أو التناقض تصل إلى مرحلة من الاحتراب أو الاقتتال.

وعليه، فإن الاضطهاد الموجه ضد الفلسطينيين يؤدى وظائف مهمة للسلطة الإسرائيلية المحتلة، منها السعى إلى خلخلة وتفكيك الثقة فى الذات الوطنية الفلسطينية، فضلا عن محاولة تفتيت الوحدة الوطنية الفلسطينية، كما يعمل فى المحصلة على محاربة وطمس الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية.

ولتحقيق ذلك عملت إسرائيل على إصدار عدد من التشريعات والقوانين العنصرية لتكريس التمييز ضد الفلسطينيين، فعلى سبيل المثال: قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى لسنة ٢٠١٨م، حيث يُعد هذا القانون تقنيناً أو إعادة تقنين لبعض التشريعات الإسرائيلية، أو لممارسات رسمية، وهو قانون عنصرى– ينص بوضوح على "أنه لا يمكن الاعتراف سوى باليهودية كمجموعة قومية لها الحق فى تقرير المصير داخل إسرائيل وليس بالضرورة الشعب الإسرائيلى، فهذا القانون يشطب القضية الفلسطينية شعبًا وأرضًا، وينفى وجود فلسطين، ويمر على الشعب الفلسطينى مرورًا فوقيًا كأنه شعب غير موجود، فالمشرّع الإسرائيلى منح أولوية ومرتبة أعلى لكل ما هو يهودى، الأمر الذى سيؤدى بالنتيجة إلى تخفيض مرتبة ما هو غير يهودى"[٨].

إذن يمكن القول إن إسرائيل – كسلطة احتلال – فرضت سياسات الاضطهاد على الفلسطينيين فى كل الأماكن التى تمارس فيها سلطتها، وبشكل مقصود ومخطط وممنهج، فالفكرة الأساسية التى قامت عليها دولة إسرائيل هى نظام فصل عنصرى (أبارتهايد) القائم على تمييز

مجحف ضد الفلسطينيين، وهذا يُشكل أساس وجوهر وجود واستمرار سلطة الاحتلال الإسرائيلية، وهذه الجزئية الأخيرة غاية فى الأهمية.

وللمزيد من الإيضاح والتبسيط يمكن القول بأن فكرة الحفاظ على نظام الكيان الإسرائيلى أصبح مرتبطًا إلى حد كبير بتقييد أو منع تمتع الفلسطينيين بحقوقهم، وحرمانهم من أى أشكال الحماية للحريات، وهذا يعنى أيضًا بأن هذا الاضطهاد الموجه ضد الشعب الفلسطينى لم يكن مصادفة عابرة؛ إنما كان نتيجة مترتبة لطبيعة الدولة الإسرائيلية – كسلطة احتلال– القائمة على الهيمنة، والقمع، والمعاملة القاسية للفلسطينيين، حيث تتسم طبيعة هذه الدولة" بالتمييز المجحف بشكل ممنهج، ومستديم، من جانب فئة عنصرية ما، تجاه أفراد فئة عنصرية أخرى، بقصد الهيمنة على الفئة العنصرية الأخرى"[٩].

وعلى هذا النحو، فإن من فهم الكثير من المسائل المرتبطة بسياسات الاضطهاد ضد الفلسطينيين لا يمكن إدراكها بمعزل عن طبيعة الدولة الإسرائيلية التى تفرضها مصالح عرقية (يهودية) لا تقيم وزنا لأية جماعات عرقية أخرى (الفلسطينية).

بناء على ذلك يمكن أن نصوغ مفهوم الاضطهاد الموجه إلى الشعب الفلسطينى بأنه حالة أو موقف أو ممارسة مقصودة وممنهجة من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى، يتضمن خاصية التجاوز فى استخدام السلطة، ويشمل ذلك الأقوال أو المواقف أو الممارسات المجحفة للحقوق والحريات كافة.

المبحث الثانى: أهم سياسات الاضطهاد الموجهة ضد الشعب الفلسطينى؟

سوف أحاول قدر ما تسمح به المعلومات المتوفرة لدى من كشف وفهم طبيعة سياسات الاضطهاد الموجهة ضد الشعب الفلسطينى، كونها أداة من أدوات الهيمنة الإسرائيلية، وفرض الاحتلال على الأراضى الفلسطينية، كما تشكل بعدًا من أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية للتأثير على الاتجاهات السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطينى، وذلك ليس فقط عن طريق ما يمكن أن يقود إليه هذا الاضطهاد من إضعاف لروحه المعنوية، وإدراكه السياسى؛ إنما أيضًا عن طريق ما يمكن أن يتضمنه من إمكانات تساعد على إنجاح الإستراتيجية الإسرائيلية فى هذا المجال فى بعديها السياسى والاجتماعى، كعملية للاحتواء السياسى، حيث لا يمكن الإلمام بهذه السياسة خارج الدائرة التاريخية، حيث استفادت سلطة الاحتلال الإسرائيلى من خبرة تعامل الحركة الصهيونية مع

المجتمع العربى الفلسطينى فى فترة الانتداب البريطانى، فضلا عن خبرة الحكم الإسرائيلى لبقايا المجتمع الفلسطينى الذى بقى تحت السيطرة الإسرائيلية سنة ١٩٤٨م[١٠].

لقد سارت هذه السياسات فى أربعة مسارات أساسية متوازية، هى:

١- إضعاف الثقة فى الذات الوطنية القومية.

٢- تفتيت الوحدة الوطنية.

٣- محاربة وطمس الهوية والثقافة الوطنية.

٤- استهداف الذاكرة الجمعية الفلسطينية.

أولًا: إضعاف الثقة فى الذات الوطنية القومية

مع انتهاء حرب ١٩٤٨ التى يُسميها الإسرائيليون بحرب الاستقلال، تم تأسيس دولة إسرائيل، أما بالنسبة إلى الفلسطينيين فكانت النكبة، وقد بلغ عدد من طُردوا أو هربوا نحو ٧٠٠,٠٠٠ فلسطينى[١١]، كما قادت حرب ١٩٦٧م إلى تشريد قطاعات أخرى من الشعب الفلسطينى، كل ذلك أدى إلى تدمير نسيج المجتمع الفلسطينى، حيث تم تقسيم الشعب الفلسطينى إلى ثلاثة مجموعات هى[١٢]:

١- سكان أرض فلسطين الذين بقوا فى أرضهم سنة ١٩٤٨م.

٢- الفلسطينيون اللاجئون فى الضفة والقطاع.

٣- الفلسطينيون اللاجئون فى البلدان العربية والأجنبية المتفرقة (الشتات).

وفى سبيل إضعاف الثقة فى الذات الوطنية الفلسطينية العربية عملت إسرائيل على تتبع سياسات معينة تهدف إلى دفع الفلسطينيين لتبديل قناعاتهم واتجاهاتهم، وما يؤدى إليه من إضعاف الثقة بالقومية العربية، حيث كثفت إسرائيل سياسة القتل خارج نطاق القانون ضد الفلسطينيين المشتبه فى ضلوعهم فى هجمات مسلحة ضد إسرائيل، مثل الهجوم على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت ١٩٨٢، وكذلك الهجوم على مقر المنظمة فى تونس ١٩٨٦، فضلا عن العمليات العسكرية فى غزة منذ ٢٠٠٠م، والعمليات العسكرية فى الضفة ٢٠٠٢م

ومن أجل القضاء على أى حل قد يأتى محققًا لطموحات الشعب الفلسطينى الوطنية، فلقد عملت سلطة الاحتلال الإسرائيلى على استخدام العديد من الوسائل والأشكال التى تتسم بالتمييز

المجحف والإقصاء ضد الفلسطينيين، والتى يعد بعضها بمثابة فصل عنصرى، وانتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان، منها[١٣]:

- استخدام القوة العسكرية عند حدوث أعمال مقاومة، وذلك للتذكير بقوة إسرائيل.
- الاعتقالات والاحتجازات التعسفية.
- التعرض لأنواع عديدة من التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، والهيئات العاملة بالنيابة عنها.
- سوء المعاملة، بما فيها العزل الانفرادى القاسى، وعدم الاكتراث بالاحتياجات الطبية للسجناء الفلسطينيين، مما أدى إلى وفاة الكثير من المساجين.
- اتباع أساليب الاعتقال بجميع أنواعها وأشكالها الجماعية، منها: الوقائى، والإدارى، والتى ترافقها عمليات التعذيب.
- نسف وهدم البيوت والقرى وحرق المدن التى يوجد فيها المواطنون الفلسطينيون الذين قاموا بعمليات المقاومة، أو ساعدوا على ذلك.
- فرض أحكام جائرة على من يثبت أنه اشترك أو سيشترك فى أعمال المقاومة عن طريق قتله، أو حبسه، أو اعتقاله، أو إبعاده خارج البلاد نهائيا.
- فرض الإقامة الجبرية على بعض القيادات الوطنية، وتضييق الخناق عليهم، أو القضاء عليهم نهائيًا.
- القضاء على الإضرابات التى يقوم بها المواطنون، خاصة التجارية منها.
- تشريد السكان الفلسطينيين من خلال سياسات الترحيل القسرى، أو تدمير الممتلكات أو مصادرتها، كما يشكل هدم المنازل إحدى الممارسات الإسرائيلية الأكثر ضررًا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية[١٤].
- القيود على التنقل وسياسات الإغلاق، حيث يؤدي تقييد حركة البضائع والأشخاص إلى اشتداد الأزمة الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، من خلال تفاقم البطالة والفقر، والحيلولة دون توفير الرعاية الصحية، وإعاقة التعليم وإهانة الفلسطينيين عموماً فردياً وجماعيًا. **(تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)**[١٥].
- القيام بأعمال القتل والإصابات خارج سياق النزاع المسلح[١٦].

ثانياً: محاولات تفتيت الوحدة الوطنية

ثمة إدراك إسرائيلى متزايد لحقيقة أنه لضمان سيطرتها على الأراض الفلسطينية المحتلة، يتوجب العمل على إضعاف وتفتيت الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين من خلال إحداث القطعية بين طوائف ومكونات الشعب الفلسطينى، إذ إن سياسة فرق تسد ومناورات التلاعب والخداع هى إحدى السياسات التى تلجأ إليها إسرائيل لتحقيق أهدافها فى الاحتلال والسيطرة[١٧]، كما اعتمدت سلطة الاحتلال على الاستراتيجيات الاستعمارية السابقة، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع السكان الأصليين سواء بالإقصاء، أم الحجز، أم الرقابة، أم الطرد والإبعاد،أم العزل ، الرامية إلى إبقائهم خاضعين لسيطرتها[١٨].

من ناحية أخرى حدد إيليا زريق سمات منطق هذه السياسات باعتبارها شكلا من أشكال الاستعمار الداخلى، ويقصد بذلك بأن السياسات الإسرائيلية موجهة صوب إنشاء هيمنة وتقسيم للعمل وإعادة إنتاجهما وفق خطوط قومية، أما إيان لوستيك، فحلل ممارسات سطلة الاحتلال الإسرائيلى باعتبارها منظومة سيطرة مؤلفة من مكونات ثلاثة يعزز كل منها بقيتها: التجزئة، والاستقطاب/ الاستمالة والتبعية[١٩].

وعمومًا يمكن رصد عدد من الممارسات الإسرائيلية التى تهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية الفلسطينية:

- تقطيع التواصل الجغرافي للمجتمع الفلسطينى، عن طريق زرع سلسلة من الأسافين اليهودية، وتشجيع تجزؤ المجتمع الفلسطينى بدلا من معاملته على أنه كل واحد، فضلا عن العمل على أن يكون الفلسطينيون على المستوى الشخصى مرتبطين بالدولة ارتباطا مباشرا من خلال مصالحهم الشخصية[٢٠].
- العمل على تشجيع المشاكل العشائرية والعائلية من جهة وزرع الشكوك بين المواطنين وقيادتها؛ بغية تبديل وتغيير القناعات، وتشويه الإدراك وزيادة هشاشة وجودهم من جهة أخرى.
- زرع عدد من المتعاونين لتزويد سلطة الاحتلال الإسرائيلى بالمعلومات عن المجتمع الفلسطينى، فضلًا عن إحباط أى نزوع لدى الفلسطينيين نحو الاستقلال.
- زرع عدد من المستعربين بين أوساط المجتمع الفلسطينى، وهم أولئك الذين اكتسبوا معرفة بالعرب عن كثب من خلال عملهم فى المؤسسات المختلفة، ومشاركتهم فى تنفيذ السياسة الصهيونية[٢١].

- العمل على إبراز موضوع التقسيم الطائفى والعشائرى لسكان الداخل الفلسطينى لعام (١٩٤٨)، وذلك من خلال فصل الدروز والمسيحين والمسلمين والبدو وتعريفهم بعرب إسرائيل[٢٢].
- العمل على إصباغ الهوية الدينية على الفلسطينيين ضمن عدد من الطوائف والمذاهب، بغية إسقاط الهوية الوطنية الفلسطينية عنهم، خشية من انبعاث الروح الوطنية، التى تهدد نقاء دولة الأبرتهايد الإسرائيلية، حيث أصبحت تتعامل معهم حسب تصنيفاتها الدينية: المسلمون والمسيحيون والدروز.. إلخ[٢٣].
- "العمل على استقطاب بعض أبناء الفلسطينيين فى ١٩٤٨ على حساب الباقى، فمثلاً: فرضت الخدمة العسكرية على أتباع الطائفة الدرزية سنة ١٩٥٣، البالغة نسبتهم ١٠٪ من مجموع الفلسطينيين. كما قامت بذات الخطوة مع بدو السبع فى ذات الفترة مع أنهم من المسلمين السنة، لكنها سعت للتفريق بينهم وبين باقى أشقائهم من الفلسطينيين[٢٤].
- العمل على فصل العائلات والقبائل عن بعضها بعضًا، والحارات فى المدن والبلدات الفلسطينية من خلال أدواتها وعملائها المندسين فى أوساط المواطنين الفلسطينيين.
- العمل على دعم بعض القوى الفلسطينية تحت مسميات «حزبية» أو "نقابية" أو فرق "فنية وثقافية"؛ لتشويه الهوية الوطنية الفلسطينية، والإساءة للبعد القومى العربى الفلسطينى داخل الداخل. ولإضعافهم أكثر فأكثر، وتأليبهم على بعضهم بعضا لقطع الطريق على وحدتهم وتصديهم للتحديات المفروضة عليهم من الدولة العنصرية[٢٥].
- التشجيع والتعزيز على التناحر والاقتتال الداخلى بين الفصائل الفلسطينية، من خلال خلق أزمات داخلية فلسطينية – فلسطينية، من خلال خلق جبهات وهمية من الممانعة، والمهادنة لتضعيف الصف والوحدة الوطنية.

ثالثاً: محاربة وطمس الهوية والثقافة الوطنية

تعد اللغة وسيلة للتواصل بين البشر، ونقل المعلومات، كما أنها مهمة من الناحية الرمزية فى تشكيل الهوية الجمعية، والذاكرة التاريخية، والمخيال الجمعى، هذه الوظائف تجعل ارتباط اللغة بالهوية ارتباطا عضويا[٢٦] وتأسيسا على ذلك عملت إسرائيل وبشكل حثيث على محاربة اللغة، والثقافة العربية، باعتبارهما تعبيرا عن بلورة الوعى والهوية الوطنية الفلسطينية، فضلا عن مدركات المواطنين العرب بحقيقة أوضاعهم، وعاملا مهما من عوامل تبلور الأيديولوجية تمكنهم من

الالتفاف حولها فى نشاطهم الحركى للتخلص من الاحتلال، وأداة رئيسة فى حفظ شخصيتهم العربية الفلسطينية التى استهدفتها الصهيونية منذ البداية،فاللغة العربية المعبرة عن الهوية والثقافة الفلسطينية مثلا وفقًا لقانون "أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى" لسنة ٢٠١٨م، فقدت عمليًا كثيرًا من وضعها، فلم تعد القوانين على سبيل المثال تصدر باللغتين مثلما جرى العمل عليه فى العقدين الأولين تقريبا من قيام إسرائيل(٢٧)، كما تعد مسألة اللغة لدى سلطة الاحتلال الإسرائيلى قضية أيديولوجية متأصلة جذورها فى طبيعة الدولة الإسرائيلية وتأثيرها فى العلاقات بين مواطنيها بسبب اعتبارات السيادة والسلطة، فالسكان العرب الفلسطينيون الذين عايشوا أحداث النكبة ١٩٤٨م شهدوا عملية العبرنة لأسماء القرى والمدن العربية التى تم تهويدها، ففى تقرير كتبه أمنون روبنشتاين فى سنة ١٩٨٠م، وهو باحث فى القانون الإسرائيلى يذكر عدة حالات تبين التجاهل المتعمد لقانون اللغة،وبين هذه الحالات حذف العربية من النماذج واللافتات وإشارات الطرق المستعملة فى الأحياء اليهودية والطرق الرئيسة، كما أن أسماء القرى والمدن العربية كثيرا ما تكتب باللفظ العبرى، مثلا عكو بدلا من عكا، الأمر الذى يسهم فى نشر الأسماء العبرية بشكل مكثف(٢٨).

إما فيما يتعلق بالجانب التعليمي الذى يحمل فى طياته أهداف تعزيز وتطوير الانتماء الوطنى، فلقد أولت إسرائيل عملية التعليم أهمية بالغة، فعملت منذ اللحظة الأولى للاحتلال على زرع القيم الأيديولوجية الصهيونية فى نفوس الطلبة العرب،فقانون التعليم الإسرائيلى ١٩٥٣م، يهدف إلى زرع القيم والثقافة الصهيونية التى تركز على الولاء للدولة اليهودية وللشعب الإسرائيلى، وفى الوقت نفسه لا يعترف بوجود جهاز التعليم العربى الفلسطينى، حيث لا يمتلك الفلسطينيون داخل إسرائيل جهازًا تعليميًا موازيا ومصمما لتلبية الحاجات القومية والثقافية والدينية المتنوعة(٢٩)، حيث لا توجد جامعات إسرائيلية تقدم مواد باللغة العربية، ولا تدرس اللغة العربية وآدابها فى الجامعات الإسرائيلية باللغة العربية، وإنما من خلال العبرية كلغة التعليم، ولم يُسمح أيضا بإنشاء جامعة عربية؛ لأن ذلك وفقا للسياسة الإسرائيلية سيساهم فى إثراء المجتمع العربى لغويا وفكريا(٣٠).

وفى السياق نفسه قامت سلطة الاحتلال الإسرائيلى بتزييف الكثير من الحقائق التاريخية، وطمس أجزاء واصطفاء أخرى، فكتب التاريخ الإسرائيلية بعيدة تماما عن الحقائق، والواقع، وتم استغلالها لخلق الانتماء والولاء لإسرائيل، وللشعب اليهودى، كما كانت عملية تزييف الحقائق وسيلة مركزية استخدمتها الصهيونية من أجل تشكيل الذاكرة الجماعية للشعب، وتبرير وجودهم

وهجرتهم إلى فلسطين، ومنح الشرعية لاحتلالهم فلسطين، والعمل على تشكيل رواية واحدة للصراع اليهودى– العربى[٣١].

وعمومًا يمكن القول بأن السياسة التعليمية تجاه العرب تمحورت فى مسارين، هما:

- طمس الهوية العربية من خلال عدم التطرق إلى القومية العربية، أو حتى الوجود العربى.
- توجيه التعليم فى خدمة الأطماع التوسعية لإسرائيل.

إما بالنسبة إلى السياسة التعليمية الإسرائيلية بشكل عام، فهى تهدف إلى تحقيق الآتى[٣٢]:

- التأكيد بحق اليهود التاريخى فى أرض فلسطين، وملكيتهم لها، والاستيطان.
- تربية أجيال مؤمنة بالولاء المطلق لإسرائيل، وأهدافها، ومخططاتها، وعقيدتها الصهيونية.
- تشويه الصورة العربية فى نظر الإسرائيلى مقابل التأكيد على صورة الإسرائيلى الذى لا يُقهر.

إضافة إلى ذلك كله، فإن السلطات الإسرائيلية تتبع مجموعة من السياسات تهدف جميعها إلى عرقلة العملية التعليمية، وبالتالى تنفيذ سياستها التجهيلية تجاه الشعب الفلسطينى، منها على سبيل المثال:

- إغلاق المؤسسات التعليمية، وإقامة الحواجز العسكرية على مداخل القرى، والمدن،والمخيمات.
- منع الطلبة والمدرسين من التوجه إلى مدراسهم.
- فرض نظام حظر التجول على مناطق واسعة من الأرض المحتلة ولمدة طويلة، وهذا يعنى تعطيل الدراسة فى المدارس التى يقع عليها حظر التجول.
- قيام القوات الإسرائيلية باعتقال مئات الطلبة والمدرسين فى المراحل التعليمية كافة، مما يعنى تعطيل الحياة التعليمية.
- محاربة أشكال النشاط الثقافي كافة، ابتداءً من منع تداول بعض الكتب الوطنية، مرورًا بإعاقة صدور الصحف والمجلات الوطنية، وانتهاءً بمراقبة الندوات الفكرية والأدبية، واتخاذ إجراءات ضد الفرق المسرحية الوطنية.

رابعاً: استهداف الذاكرة الجمعية الفلسطينية

فى سنة ١٩٤٩م ذكر ديفيد بن غوريون بأنه "علينا أن نفعل كل شىء لضمان ألا يعودوا (الفلسطينيون) أبدًا، كبار السن سيموتون والصغار سينسون"، كما واستطرد قائلا "لقد خرجوا الآن، ويجب ألا يعودوا"[٣٣]، من هذا المنطلق تعمل إسرائيل على استخدام الذاكرة التاريخية والتأريخ

كأدوات لكبح صورة تأكل صورة إسرائيل، والاعتداء على السرد الفلسطينى، حيث عملت إسرائيل مثلا: على إغلاق الأرشيف الإسرائيلى الذى يضم وثائق عن النكبة ١٩٤٨م، وهو جزء من عملية رسمية يرأسها مدير أمن مؤسسة الدفاع، وهى دائرة الأمن السري فى وزارة الدفاع الإسرائيلى، تعمل على إزالة الوثائق من الأرشيف، خاصة ذات العلاقة باللاجئين الفلسطينيين، وذلك خوفا من أن تسبب تلك الوثائق اضطرابات بين السكان العرب[٣٤].

كما قامت إسرائيل باستهداف الأرشيف الفلسطينى بمركز الأبحاث الفلسطينية التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولًا إلى استيلائها عليه،عندما اجتاح الجيش الإسرائيلى بيروت فى ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، حيث لم يكن هذا الحدث حالة منعزلة؛ وإنما هو جزء من عملية تنفيذ أوسع لأوامر إسرائيلية بالاستيلاء على الوثائق من مكاتب منظمة التحرير، بدأت خلال المداهمات فى جنوب لبنان، وهو يعد حلقة فى سلسلة الاستحواذات الإسرائيلية على الذاكرة الفلسطينية، ويقدر ما تحتويه أراشيف إسرائيل من الوثائق الفلسطينية العائدة إلى ما قبل ١٩٤٨ والمُستولى عليها من المحفوظات العثمانية والبريطانية بحوالى أربعة آلاف متر طولى، بالإضافة إلى الأوراق التى جُمِعت من مصادر مصرية وأردنية وفلسطينية وأملاك الغائبين[٣٥].

فالحركة الصهيونية كحركة استيطانية تعمل كما سبق وذكرنا وفقا لشعارها المعروف "لنعطِ البلد التى هى بدون شعب لشعب بدون بلد"، وهذا يعنى بأنها ليست مجرد حدث، إنما بنية، حيث عملت إسرائيل على إخفاء الأدلة على ارتكابها أعمالا لإزالة السكان الأصليين أو القضاء عليهم[٣٦].

وعمومًا يمكن القول بأن السياسة استهداف الذاكرة الجمعية الفلسطينية تمحورت فى النقاط الآتية:

- السعى إلى التطهير العرقى للفلسطينيين.
- السعى إلى محو الذاكرة الجمعية الفلسطينية.
- إغلاق الأرشيف الإسرائيلى بغية إزالة المواد التاريخية عن فلسطين.
- أن تكون فلسطين مجردة من طابعها السياسى، حيث لا يسمح لها بالاشتراك فى رواية تاريخية، يمكن أن تغذى المطالب السياسية بإقامة دولة، أو تقرير المصير، أو حق العودة[٣٧].
- إعادة إنتاج الوثائق المسروقة، أو التى تم الاستيلاء عليها؛ لتركيب سردية تصور بأن فلسطين هى بلد بلا شعب لشعب بدون بلد.

على القارئ بعد أن أحاط بهذه السياسات أن يُدرك جيدًا خطورة المشروع الإسرائيلى، الذى لم يكتفِ باحتلال الأراضى الفلسطينية، وحرمان الشعب الفلسطينى من حقوقه الوطنية، إنما إخضاع الشعب الفلسطينى لجملة من السياسات والممارسات القمعية التعسفية، التى تنطوى على التمييز المجحف ضد الفلسطينيين، ولو حشدنا الشواهد على هذه السياسات والممارسات لضاق بنا المقام، وهذا يدفعنا إلى البحث عن أهمية وجود مشروع وطنى فلسطينى يُوحد الصفوف والمواقف الفلسطينية، برؤية وطنية جامعة؛ وهذا ما سيتم التطرق إليه فى البحث التالى.

المبحث الثالث: المسارات المستقبلية لمواجهة الاضطهاد الإسرائيلى

بادئ ذى بدء، ينبغى أن نعلم أنه من الوهم أن نعتقد بأن تجاوز المرحلة الحالية – انقسام السلطة الفلسطينية – وما يوجد بها من ازدواجية أو ثنائية فى إدارة الأوضاع الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ليست عملية سهلة، أو أنها يمكن أن تحقق الوحدة الوطنية دون حدوث مشاكل أو احتكاكات بين الأطراف الفلسطينية المتخاصمة، كما أن السؤال الجوهرى الذى يمكن أن يتبادر للذهن على ضوء الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية هو:

كم من اضطهاد يجب ان يقع أو يمارس على الشعب الفلسطينى من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلى كى يدرك القادة الفلسطينيين بأنه التناحر الفلسطينى– الفلسطينى لن يجدى نفعا، بقدر ما يسهم فى إطالة عمر الاحتلال الإسرائيلى، واستمرار الاضطهاد المجحف بحق الشعب الفلسطينى؟

وعلى هذا الأساس سوف نحرص فى الصفحات القادمة على صياغة أهم المسارات المستقبلية لمواجهة الاضطهاد الإسرائيلى الموجهة ضد الشعب الفلسطينى، حيث نسعى إلى رسم خارطة طريق تكون قابلة للتطبيق، كما ينبغى التأكيد بأن أي خارطة للطريق لا تشير بوصلتها إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية ستكون بوصلة عمياء، حيث يلوح شبه إجماع حول تلازم تلك المواجهة، مع ترسيخ وتفعيل الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وفى هذا السياق تكتسى عملية طوفان الأقصى التى انطلقت فى ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م أهمية بالغة فى تحديد المسارات المستقبلية لمواجهة الاضطهاد الإسرائيلى. فخلال عام من انطلاق هذه العملية استطاعت أن تجعل من القضية الفلسطينية تتمتع بتضامن عالمى لم يسبق له مثيل. كما أوضحت بأن المشكلة الأساسية فى هذه القضية تكمن فى استمرار الاضطهاد الإسرائيلى ضد

الشعب الفلسطينى، وحرمانه من حقوقه الوطنية. بالتالى أنتجت هذه العملية وعيًا وإدراكًا دوليًا بأهمية وجدية تناول القضية الفلسطينية بطريقة مغايرة تأخذ فى اعتبارها إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية[٣٨]. كما عكست هذه العملية فى مضمونها تعزيز الوعى الجماعى الفلسطينى حول أهمية النضال من أجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلى.

عمومًا، فإن المسارات المقترحة تستلزم بالضرورة عدد من المتطلبات أهمها:

- وجود إرادة قوية وحقيقية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية كافة على تجاوز الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية، والتى أحدثت على مر السنوات الماضية فتوقا فى مسألة الوحدة الوطنية، وبالتالى من الضروري تجنب غوائلها فى المستقبل، وقبول الآخر، والبحث عن المشتركات التى تجمع لا تفرق، وتقرب ولا تُبعد. وفى السياق، وضعت عملية طوفان الأقصى السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية أمام اختبار تاريخى يتطلب منها تجاوز خلافاتها لمواجهة الاحتلال الإسرائيلى.
- وجود ميثاق وطنى فلسطينى جديد يُجمع عليه الفلسطينيون فى أماكن وجودهم كافة من فصائل، وأحزاب، ونقابات، واتحادات، وشخصيات اعتبارية.
- تشجيع المبادرات التى تدفع نحو المصالحة الوطنية.
- الحاجة إلى وضع المصلحة الوطنية الفلسطينية فوق كل المصالح الشخصية، أو الفئوية الضيقة.

كما نختم هذه الورقة بالإشارة إلى أهم المسارات المستقبلية المقترحة، وهى:

- وضع إستراتيجية وطنية فلسطينية وبرامج سياسية توحد المواقف الفلسطينية برؤية وطنية جامعة.
- حماية استقلالية القرار الفلسطينى من التدخلات والضغوطات الإقليمية والدولية.
- الحفاظ على ذاكرة النكبة وحمايتها.
- دعم حركة المقاطعة العالمية (BDS)، والدعوة لسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل.
- بناء أراشيف وطنية وحمايتها.
- المحافظة على تعزيز دور اللغة العربية كإطار جامع للهوية الفلسطينية.

- لفت انتباه وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية إلى المسؤولية التى تقع على عاتقها؛ للحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية، فضلا عن فضح الاضطهاد القائم على التمييز المجحف ضد الفلسطينيين.
- ضرورة استغلال الثورة الرقمية والتقنيات الحديثة فى حدوث نقلة نوعية فى النضال والمقاومة الفلسطينية، وفضح الممارسات والاضطهاد المجحف بحق الشعب الفلسطينى.
- العمل على صناعة منهاج يدعم ويعزز الهوية الفلسطينية يُدرس للطلبة فى المدارس والجامعات الفلسطينية والعربية.
- توظيف التضامن الدولى مع القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى لبناء رؤية فلسطينية جديدة تأخذ فى اعتبارها حتمية الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

المراجع

١- تقرير منظمة العفو الدولى، نظام الفصل العنصرى أبارتهايد الإسرائيلى ضد الفلسطينيين ٢٠٢٢ تاريخ الوصول ٢٩ أبريل م٢٠٢٣، الرابط المتاح : https://2u.pw/GZdmNk

2- https://tinyurl.com/3t3f7b3j.

3- https://tinyurl.com/257vn2zk

٤- مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، إصدار دائرة الحماية الدولية فى مكتب المفوض السامى للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ٢٠٠٥، ص ص٣٣-٣٤.

٥- فاصلة عبد اللطيف، مفهوم الاضطهاد فى تعريف اللاجئ السياسى، مجلة الحقيقة، ع ١٣ مارس، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

٦- فاصلة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص ٤٤-٤٥.

٧- نازك عبد الفتاح، وآخرون، الآخر فى الفكر اليهودى الآخر، الجزء الأول، الآخر من المنظور اللغوى والتاريخى، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٨٩.

٨- أنيس فوزى قاسم، قانون الدولة القومية للشعب اليهودى المعنى والمغزى، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١١٧، ٢٠٢٩، ص ص ٢٦-٢٨.

٩- تقرير منظمة العفو الدولى، نظام الفصل العنصرى أبارتهايد الإسرائيلى ضد الفلسطينيين، لسنة ٢٠٢٢، تاريخ الوصول ٢٩ أبريل م٢٠٢٣، الرابط المتاح: https://2u.pw/GZdmNk

١٠- حسين سالم مرجين، دراسة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى فى ظل الانتفاضة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، ١٩٩٥، جامعة طرابلس، ليبيا، ص ٦٤.

١١- رائف زريق، الذات، والإخضاع، والذاتية والخضوع، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٢٠، ٢٠١٩، ص ١١٥.

١٢- حسين سالم مرجين، مرجع سابق، ص١٢١.

١٣- تقرير منظمة العفو الدولى، المرجع السابق.

١٤- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، عن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ١٥، ع ٦٠-٦١، ٢٠٠٤، ص ٢.

١٥- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص ٣.

١٦- تقرير منظمة العفو الدولى، مرجع سابق.

١٧- إبراهيم عبد الكريم، خيارات إسرائيل إزاء سيطرة حماس على غزة، ٢٠٠٧، تاريخ الوصول ٢٥ أبريل ٢٠٢٣م الرابط المتاح https://tinyurl.com/2kxhmtnp

١٨- أحمد السعدى، الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية فى إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين، ص ٦٨، ٢٠٢٠، تاريخ الوصول ٢٧ أبريل ٢٠٢٣م، الرابط المتاح : https://2u.pw/fQ0LRM

١٩- أحمد السعدى، مرجع سابق، ص ٢٤.

٢٠- أحمد السعدى، مرجع سابق ص ٧٩-٨٠.

٢١- أحمد السعدى، مرجع سابق، ص ٣٨.

٢٢- حسن محمد نعيرات، دور وسائل الإعلام فى الحفاظ على الهوية والتراث الفلسطينى ٢٠١٨، تاريخ الوصول ٢٩ أبريل ٢٠٢٣م، الرابط المتاح: https://staff.najah.edu/en/publications/9242/

٢٣- عادل عبدالرحمن، لنسقط سياسة فرق تسد الإسرائيلية ٢٠١٢، تاريخ الوصول ٢٧ أبريل ٢٠٢٣م الرابط المتاح https://2u.pw/biNzsc

٢٤- عادل عبد الرحمن، مرجع سابق.

٢٥- عادل عبد الرحمن، مرجع سابق.

٢٦- محمد إمارة؛ وسام مجادلة، مدارس التربية البديلة فى المجتمع العربى الفلسطينى فى إسرائيل: آفاق وفرص، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٢١، ٢٠٢٠، ص ١١٤.

٢٧- أنيس فوزى قاسم، مرجع سابق، ص ص ٢٦- ٢٧.

٢٨- سلمى عراف، قانون القومية ومحاولة نزع الصفة الرسمية عن اللغة العربية فى إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١١٧، ٢٠١٩، ص ٥٩.

٢٩- محمد إمارة؛ وسام مجادلة ، مرجع سابق، ص ١٦٠.

٣٠- سلمى عراف، مرجع سابق، ص ٦٠.

٣١- رهام هاشم عبد اللطيف زهد، تأثير السياسة التعليمية الإسرائيلية على الوعى العام للشباب الفلسطينى فى مدارس شرق القدس، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠١٦، ص ص ٣٠- ٢٦.

٣٢- عبدالله محمود أحمد، التربية العنصرية، قراءة نقدية لنظام التعليم العام فى إسرائيل، أطروحة دكتوراه، مجلة جامعـة الفيـوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، مج ١٤ الجزء الأول، جامعة الفيوم، مصر، ٢٠٢٠، ص ص ١٥٢-١٥٣.

٣٣- رجائى بُصيلة، تهويد الهوية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٢٤، ٢٠٢٠، ص ١٧.

٣٤- إيلان بابِهْ، سرقة القرن: سرقة الفلسطينيين من ماضيهم ومستقبلهم، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٢٤، ٢٠٢٠، ص ٨.

٣٥- هنا سليمان، تأملات فى الغياب: الأرشيف الفلسطينى من حركة التحرر إلى دولة أوسلو، الجزء الأول، ٢٠١٨، تاريخ الوصول ٢٧ أبريل ٢٠٢٣م، الرابط المتاح: https://www.jadaliyya.com/Details/38042

٣٦- إيلان بابِهْ، مرجع سابق، ص ١٠.

٣٧- إيلان بابِهْ، مرجع سابق، ص ١٠.

٣٨- حسين سالم مرجين، أبعاد عملية الطوفان الأقصى، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٨١٣٥، تاريخ الصدور ١٩ أكتوبر ٢٠٢٤، الرابط المتاح: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=845553

Abstract

Israeli Occupation and Policies of Persecution Against the Palestinian People

Hussein Salem Mrgin

The establishment of Israel after the official British mandate over Palestine ended on May 15, 1948, and the withdrawal of the British administration marked a significant turning point in the Palestinian issue. opened the door to the escalation of the Palestinian issue as an important matter on both the Arab and international levels. Therefore, the importance of this research lies in attempting to uncover, understand, and interpret the Israeli oppression policies against the Palestinian people, and to develop a clear concept of this oppression. The research also aims to identify and better understand the most important policies of oppression. Thus, this research seeks to clarify the concept of oppression directed against the Palestinian people by the Israeli occupation and to monitor the most important policies oppression directed against the Palestinian people. The research also presents several important recommendations, including: building future strategies to confront Israeli oppression, developing a Palestinian national strategy and political programs that unify Palestinian positions under a comprehensive national vision, and protecting the independence of Palestinian decision-making from regional and international interventions and pressures. Additionally, it involves developing an educational curriculum that supports and enhances Palestinian identity and is taught to students in Palestinian and Arab schools and universities.

Keywords: The Palestinian issue, Israeli occupation, National oppression policies